مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . الاثنين 19 فبراير 2024

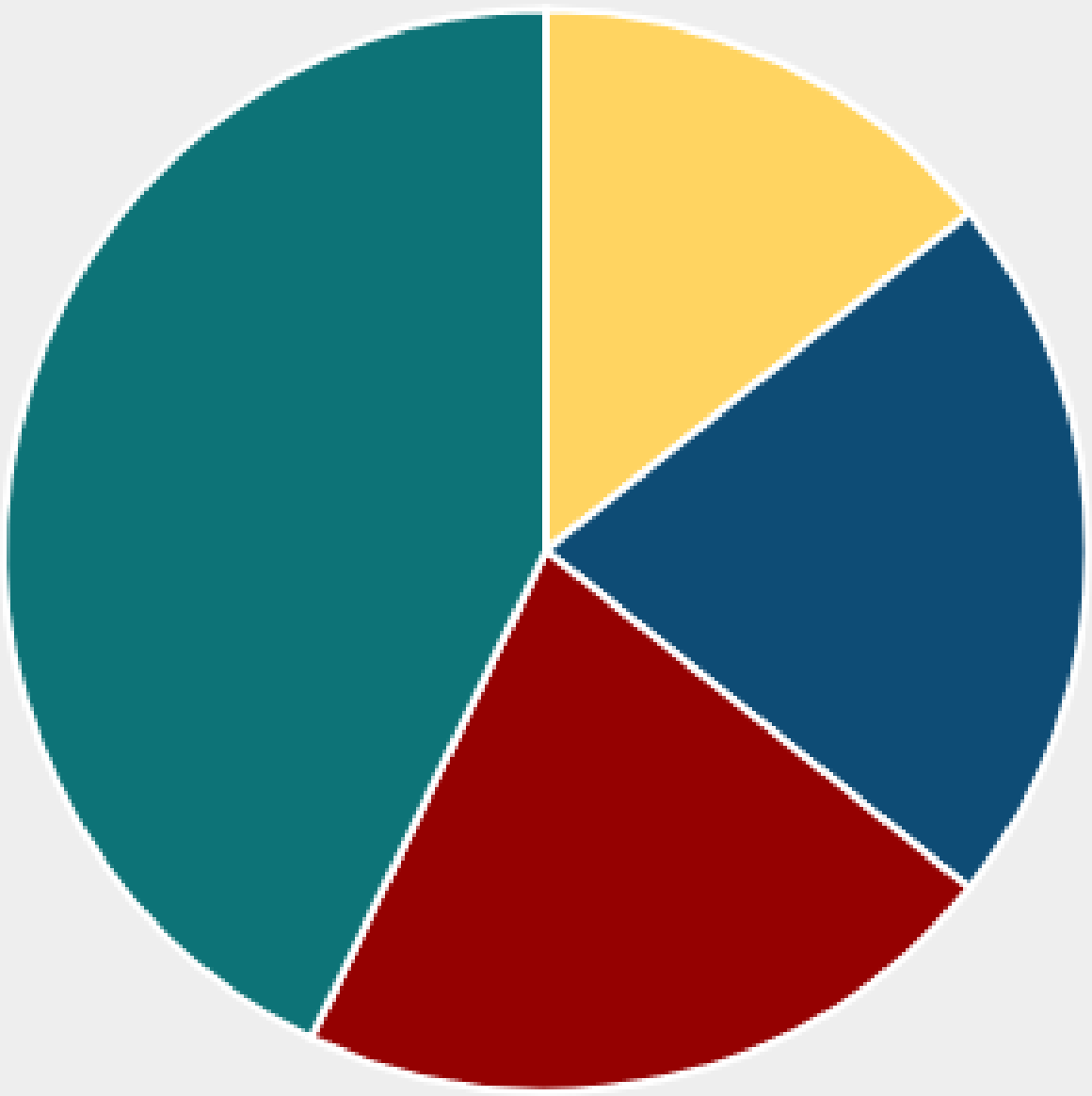

14.3% معاهدة السلام

21.4% الحدود المصرية

21.4% السيسي

42.9% رفح

إيرنا: مصر تتحرك للتخلي عن الدولار في التجارة

(ترجمات . إيرنا)

استعرض تقرير نشرته وكالة أنباء إيرنا تحرك مصر للتخلي عن الدولار الأمريكي في التجارة.

وأفادت الوكالة الإيرانية أن مصر اتخذت خطوات جريئة للابتعاد عن الدولار الأمريكي في التجارة كجزء من حملة أوسع لمجموعة البريكس للاقتصادات الناشئة لاستخدام العملات المحلية في التجارة والاستثمار بين بعضها البعض.

وذكرت وسائل إعلام مصرية يوم الأحد أن الحكومة تحركت للتخلي تمامًا عن الدولار في التجارة، لتنضم إلى تحالف متزايد من الاقتصادات الناشئة التي تسعى إلى تقليل اعتمادها على الدولار.

وكانت مصر واحدة من الدول الست - إلى جانب إيران والمملكة العربية السعودية والأرجنتين وإثيوبيا والإمارات العربية المتحدة - التي قبلت دعوة للانضمام إلى البريكس في قمة الكتلة في عام 2023.

وأوضحت الوكالة أن التحالف، الذي تأسس ليكون بمثابة ثقل موازن لهيمنة الغرب على التمويل العالمي، عازم على إنشاء عملة مشتركة للتجارة والابتعاد عن الدولار، وهي عملية تعرف باسم إزالة الدولرة.

وأكدت وزارة الخارجية المصرية مؤخرًا التزام القاهرة باستخدام العملات المحلية في المعاملات التجارية في محاولة لتخفيف الضغوط المالية المرتبطة بالدولار.

وتشير التقديرات إلى أن الدولار، وهو العملة الاحتياطية الرئيسة في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، يستخدم في أكثر من 80% من التجارة الدولية.

وتتهم واشنطن باستخدام الدولار باعتباره وسيلة للضغط على الدول المستقلة.

أي 24 نيوز: الرئيس المصري يكرر موقفه بأن عملية جيش الاحتلال في رفح ستكون كارثية

(ترجمات . آي 24 نيوز)

استعرض تقرير نشرته قناة أي 24 نيوز تكرار الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي موقفه الرافض من شن دولة الاحتلال عملية برية في مدينة رفح.

وتحدث السيسي هاتفيا مع نظيره الفرنسي الرئيس إيمانويل ماكرون، لبحث التطورات الجارية في غزة، فضلًا عن الجهود المشتركة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن.

وقالت القناة العبرية إن الزعيمين اتفقا على ضرورة التعاون لضمان وقف إراقة الدماء وتخفيف المعاناة الإنسانية

الحالية في قطاع غزة، بحسب بيان صادر عن الرئاسة المصرية.

كما ناقش الزعيمان حل الدولتين كحل محتمل للاستقرار الإقليمي والأمن الحقيقي. وصرح ماكرون مؤخرًا أن الاعتراف الفرنسي بالدولة الفلسطينية لم يعد من المحرمات.

كما أشار الرئيس المصري إلى خطورة التصعيد العسكري في رفح لما قد يترتب عليه من نتائج كارثية. وقال القادة الإسرائيليون إن عملية في رفح ضرورية لاستكمال أهداف الحرب في غزة.

وبحسب البيان، أعرب السيسي عن الرفض القاطع لتهجير الفلسطينيين إلى مصر بأي شكل، وهو ما أعربت القاهرة عن قلقها من حدوثه إذا وسع الجيش الإسرائيلي عملياته إلى رفح.

وفي مساء السبت أيضًا، أعلن وزير الخارجية المصري موقف القاهرة في مؤتمر ميونيخ الأمني، قائلًا إن مصر أبلغت إسرائيل وحلفائها بأن قضية رفح خط أحمر. وتهجير السكان غير مقبول. وتشكل عواقبه تهديدًا كبيرًا لسيادة مصر وأمنها القومي ويوتر العلاقات المصرية مع "إسرائيل".

بي بي سي: الشعور بالارتياح والذنب بعد أن وجد سكان غزة الأمان في مصر

(ترجمات . BBC)

نشرت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) تقريرًا يستعرض المشاعر المختلطة لبعض سكان غزة الذين تمكنوا من الخروج إلى مصر من غزة التي تتعرض لعدوان مستمر من جيش الاحتلال.

وتتحدث الشبكة البريطانية عن تلك المشاعر المختلطة التي تجمع بين الارتياح والشعور بالذنب من ترك غزة في هذا الوضع الصخب من خلال قصة تلا أبو نحلة، ووالدتها، وأختها الصغيرة. وقد شعر يزيد، شقيق تلا، البالغ من العمر 17 عامًا، بالمشاعر ذاتها التي تشعر بها عائلته. وهو معاق ويعاني من نوبات صرع.

وتقول تلا: «كان الأمر صعبًا حقًا لأننا شعرنا وكأننا نترك جزءًا منا في غزة».

وتلفت الشبكة إلى أن كل ما استطاعت تلا فعله هو الاستمرار في النظر إلى السماء والاستماع. كانت السماء نفسها، ولكن هنا في مصر اختفى كل الرعب، وتركوا وراءهم إمكانية الموت المفاجئ والوحشي.

وقالت: «عندما ذهبنا إلى الجانب الآخر من الحدود في مصر... لم أعد أسمع طائرات مسيرة. وعلمت أنني لن أسمع القصف أو الغارات الجوية بعد الآن».

كان الوقت متأخرًا من الليل، وتتذكر تلا أنها اندهشت من الضوء الكهربائي. وفي رفح لم يكن هناك مصدر للكهرباء لإضاءة منزلهم.

وأشارت الشبكة إلى أن العائلة حاولت الدخول إلى مصر ثلاث مرات من قبل، وتحدثت الشبكة مع تلا لأول مرة في نوفمبر، عندما كان الهجوم الإسرائيلي قد بدأ قبل بضعة أسابيع فقط، لكن عدد القتلى كان بالفعل بالآلاف وتجمعت

حشود يائسة على الحدود المصرية.

قالت تلا حينها: «نحن نحاول البقاء على قيد الحياة. لسنا متأكدين من أننا سننجح، لكنني ببساطة لا أريد أن أموت في سن الرابعة والعشرين».

وكانت والدة تلا هي حاملة جواز السفر الأجنبي الوحيد، فهي مواطنة أردنية وكان بإمكانها العبور. لكن السلطات لم تسمح لأطفالها بالذهاب معها. لذلك بقيت العائلة بأكملها في رفح. لكن حرس الحدود تراجعوا الأسبوع الماضي وسمحوا لهم بدخول مصر.

وتقول تلا: «لقد شعرت بالارتياح حقًا لأنني أصبحت في مأمن».

بعد كل رفض على الحدود المصرية، أخذت تلا يزيد إلى منزلها، لعلمها أن إمدادات الدواء التي يحتاجها لقمع نوباته آخذة في الانخفاض.

وقد أدت الحرب إلى تفاقم الوضع الصعب أصلًا للأشخاص ذوي الإعاقة في غزة، حيث يقدر أن 21% من الأسر لديها فرد واحد على الأقل يعاني من إعاقة. ويصل هذا العدد إلى ما يقرب من 58000 شخص وفقًا لمكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني الذي تديره السلطة الفلسطينية المحتلة.

ولم تكن هناك مياه جارية، وأصبح العثور على الغذاء أكثر صعوبة مع تقدم القوات الإسرائيلية وتكدس عشرات الآلاف من اللاجئين المذعورين في رفح من أقصى الشمال في قطاع غزة. وفي ديسمبر، ومع تجاوز عدد القتلى في غزة 20 ألف شخص، قالت تلا لبي بي سي عن ارتياحها لنجاتها من كل غارة جوية في المنطقة.

ومع شعورها بالارتياح لنجاتها من القصف تشعر تلا بغصة في حلقها بسبب ما يتعرض له سكان غزة والألم الذي يعيشونه، وتقول: «لا أعتقد أنني شعرت بهذا الذنب من قبل. أعتقد أن هذا من أصعب المشاعر التي يمكن الحديث عنها. أعتقد أنه في كل مرة أرى طائرة أو أسمع طائرة، وأعلم أنني سأكون آمنًا بعد سماعها، أشعر بالذنب».

وتابعت: «في كل مرة يكون لدي طعام لآكله، أو عندما لا أضطر إلى الذهاب للحصول على الماء أو الزيت، فإن معرفتي بأن كل شيء متاح يجعلني أشعر بالذنب. أفكر في الجميع في غزة، الـ 1.2 مليون شخص الذين نزحوا والذين لا يعلمون في الوقت الحالي إلى أين يذهبون إذا حدث غزو عسكري في رفح».

جيروزاليم بوست: على مصر أن تحصد ما زرعته حتى لا يحدث 7 أكتوبر آخر

(ترجمات . جيروزاليم بوست)

هاجم الكاتب بنيامين أنتوني في مقال نشرته صحيفة جيروزاليم بوست مصر وحملها مسؤولية هجوم حماس في 7 أكتوبر ودعا حكومة الاحتلال للسيطرة على معبر رفح الحدودي.

ويقول الكاتب الصهيوني، وهو المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لمعهد ميريام، إن الجيش الإسرائيلي يستعد لشن عملية توغل بري في مدينة رفح.، وهي المعقل الأخير المتبقي لحماس؛ ويجب أن يدخلها الجيش حتى تحقق إسرائيل أهدافها الحربية.

ويضيف الكاتب أن منع تكرار 7 أكتوبر سوف يتطلب من "إسرائيل" أن تحافظ على سيطرتها على معبر رفح إلى الأبد.

وإذا صدر الأمر، فسيعمل الجيش الإسرائيلي في منطقة يتواجد فيها حاليًا حوالي 1.2 مليون من سكان غزة.

مسؤولية مصر

ويرى الكاتب أن سكان غزة محاصرون بين الهجوم العسكري الإسرائيلي في خان يونس ومصر، التي يرفض رئيسها السماح لسكان غزة بالدخول إلى شبه جزيرة سيناء.

ويقول الكاتب إن مصر تتحمل مسؤولية جسيمة عن الأزمة التي تتكشف. ولسنوات عديدة، غضت مصر الطرف عن تهريب الأفراد والمواد والمعرفة التسليحية إلى غزة عبر سيناء.

وزعم الكاتب أن المسلحين الفلسطينيين رجعوا إلى غزة من الأراضي المصرية، عبر سيناء، بعد تلقيهم التدريب العسكري اللازم في سوريا والعراق وإيران. وقد حدث هجوم حماس عندما انفجر التواطؤ المصري المتسرب في أكثر أعمال العنف دموية ضد اليهود منذ المحرقة.

وأضاف أن مصر تتذرع الآن باحتمال حدوث اضطرابات إقليمية للمطالبة بعدم قيام الجيش الإسرائيلي بالعمل في رفح. وبعد فشلها في الوفاء بالتزاماتها في الأراضي التي تخضع لسيادتها، تسعى مصر الآن إلى إملاء شروط الأنشطة في المناطق التي ليس لها سيادة عليها.

جويش نيوز: رغم الاستياء في العلن، لن تقطع مصر العلاقات مع "إسرائيل"

(ترجمات . جويش نيوز سينديكيت)

استبعد تقرير أعدها إسرائيل كاسنت نشره موقع جويش نيوز المقرب من اليمين الصهيوني إمكانية أن تقطع مصر العلاقات مع دولة الاحتلال مستدلًا بأن السيسي لديه الكثير من التحديات الداخلية والتي تمنعه من اتخاذ مواقف من هذا القبيل.

ويقول الموقع الأمريكي إن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يواجه مجموعة معقدة من التحديات على طول الحدود الشمالية الشرقية للبلاد مع غزة.

ومع تجمع ما يقرب من 1.4 مليون فلسطيني في رفح على الحدود بين غزة ومصر، يشارك السيسي في مفاوضات لإطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين في غزة ويحاول في الوقت نفسه الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل سليمة.

ومع ذلك، وسط هذه الجهود الدبلوماسية، يواجه قضايا داخلية تتفاقم بسبب المشاعر القوية المعادية لإسرائيل بين الجمهور المصري، الذي يرى أنه متحالف على نحو وثيق مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

وقد ظهرت تكهنات بشأن احتمال تعليق معاهدة السلام المصرية مع إسرائيل التي دامت 45 عامًا في حالة توغل القوات الإسرائيلية في رفح. وتؤكد إسرائيل أن المدينة هي بمثابة معقل لآخر أربع كتائب تابعة لحماس، ويجب القضاء عليها من أجل الانتصار في الحرب.

خطوة مستبعدة

ومع ذلك، وحسب ما يضيف التقرير، ووفقًا لجاكوب أوليدورت، مدير الأبحاث في المعهد اليهودي للأمن القومي الأمريكي ومقره واشنطن، فمن «غير المرجح» أن تنهي مصر معاهدة السلام مع إسرائيل إذا دخل الجيش الإسرائيلي إلى رفح.

وقال أوليدورت: «على الرغم من أن هذا يبدو مصدر قلق حقيقي بعد تصريحات السيسي قبل عدة أسابيع، إلا أن تصريحات وزير الخارجية المصري في الأيام الأخيرة أوضحت أن إلغاء مصر لمعاهدة السلام مع إسرائيل غير مرجح إلى حد كبير».

وقال وزير الخارجية المصري سامح شكري، في مؤتمر صحفي في سلوفينيا يوم 12 فبراير، إن «هناك اتفاق سلام بين مصر وإسرائيل، وهو ساري المفعول منذ 40 عامًا وسيظل كذلك»، وفقا لصحيفة الشرق الأوسط.

وأضاف أن مصر ستلتزم بمعاهدة السلام الموقعة عام 1979 طالما ظل الالتزام متبادلًا، مضيفًا: «لذلك سأستبعد أي تعليقات جرى الإدلاء بها بشأن هذا الأمر».

وشدد أوليدورت على أن إلغاء المعاهدة «سيعني إنهاء التعاون الكبير بين الجيشين المصري والإسرائيلي في قتال تنظيم الدولة في سيناء، وكذلك المساعدة العسكرية الأمريكية».

ويعتقد عيران ليرمان، نائب رئيس معهد القدس للاستراتيجية والأمن، أن السيسي لديه مخاوف أكبر و«لن يُفاقم مشاكل بلاده ما لم يضطر إلى ذلك».

من وجهة نظر ليرمان، لن يتخذ السيسي خطوة غير عادية بقطع العلاقات مع إسرائيل ما لم تطرد إسرائيل الفلسطينيين إلى سيناء أو أي عمل آخر، عسكري أو غير ذلك، من شأنه أن يؤدي إلى خرق واسع النطاق للعلاقات.

وبحسب ليرمان، فإن هذا شيء «ملتزم بتجنبه» رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

قال حسام حسنين، الزميل المساعد في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات ومقرها واشنطن، إنه لا يعتقد أن إسرائيل ومصر ستدخلان في صراع أو تلغيان معاهدة السلام بسبب حماس.

لكنه قال إن مصر «قلقة من امتداد الصراع إلى أراضيها، مما قد يؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية أو فتح الباب أمام نشطاء حماس والجهاديين للتسلل إلى حدودها من خلال التظاهر بأنهم لاجئون».

وأضاف أن «الاشتباكات الدموية السابقة بين الفصائل الفلسطينية في الدول المضيفة لها، مثل لبنان والأردن، لا توحي بالثقة في القاهرة». وعلاوة على ذلك، «إذا هاجموا إسرائيل من سيناء، فقد يؤدي ذلك إلى توتر العلاقات المصرية الإسرائيلية»، كما أشار.

وبحسب التقارير، فقد دفع هذا القلق بشأن امتداد الصراع إلى الأراضي المصرية في البدء ببناء منطقة لإيواء اللاجئين الفلسطينيين في شمال سيناء على حدود غزة كإجراء احترازي.

ميدل إيست مونيتور: هل تشهد مجازر رابعة ورفح أن السيسي يفعل أكثر من مجرد مشاهدة الناس وهم يذبحون؟

(ترجمات . ميدل ايست مونيتور)

نشر موقع ميدل إيست مونيتور مقالًا للكاتب إقبال جاسات ينتقد فيه الموقف المصري من المجازر التي ترتكبها دولة الاحتلال في غزة ويربطها بالانقلاب في مصر وبما حدث في مذبحة رابعة.

ويقول الكاتب إنه وفي حين يتفاعل العالم بقلق متزايد إزاء هدف بنيامين نتنياهو المعلن بتسوية رفح بالأرض، فإن الأضواء تتجه الآن إلى مصر. فهل ستقف القوة الإقليمية الكبيرة مكتوفة الأيدي بالسماح لإسرائيل بتكثيف أعمال الإبادة الجماعية المستمرة في غزة؛ وتنفيذ تهديدها بإلغاء معاهدة السلام مع دولة الاحتلال؛ أم التدخل لحماية الفلسطينيين؟

وتدرك السلطات في القاهرة أن خطط إسرائيل لإعادة الاستيطان في غزة، تتطلب تعاون مصر لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين في أجزاء من شبه جزيرة سيناء. وهذا يعني أن غزة سيجري تطهيرها عرقيًا من 2.3 مليون فلسطيني واستبدالهم بمستوطنين يهود متعصبين.

ومع ذلك، فإن النقطة الشائكة هي رفح، حيث يعيش أكثر من مليون ونصف المليون فلسطيني، الذين أجبروا على إخلاء منازلهم قسرًا في شمال غزة، في خيام وملاجئ مؤقتة، ويواجهون الموت بسبب الغارات الجوية المتواصلة والتجويع والتعطيش. علاوة على ذلك، أدت الحاجة الماسة إلى العلاج الطبي إلى تحويل غزة إلى أسوأ كارثة إنسانية شهدها العالم على الإطلاق في العصر الحديث.

فكيف سترد مصر؟

ويرى الكاتب أن مصر اليوم في ظل الحكم العسكري القمعي للجنرال عبد الفتاح السيسي بعيدة كل البعد عن القيادة الثورية للراحل الدكتور محمد مرسي. فخلال حقبة الربيع العربي المثيرة ولكن قصيرة العمر، تدفق عشرات الآلاف من المتظاهرين في جميع أنحاء القاهرة إلى ميدان التحرير مطالبين بإسقاط حسني مبارك وإنهاء حكمه الذي دام ثلاثين عامًا.

وفي أعقاب الثورة الشعبية ضد دكتاتوريته الوحشية، اضطر مبارك إلى التنحي. لقد شهدت فترة ملحمية بالفعل انتقال البلاد من الاستبداد إلى الديمقراطية عندما جرى انتخاب مرسي لقيادة مصر في أول انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة في البلاد.

الانقلاب على الديمقراطية

ووفقًا للكاتب، لم يرق هذا التغيير الدراماتيكي للقوى الغربية، التي بدأت سلسلة من الحيل القذرة للإطاحة بمرسي، على الرغم من فوزه بأغلبية انتخابية مريحة. وقد ظهر مثال كلاسيكي لتغيير النظام عندما تآمرت عدد من الدول

للإطاحة به من خلال انقلاب عسكري دموي.

وكان المرشح لخلافة مرسي، الذي دفعته الولايات المتحدة وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، هو رئيس جهاز المخابرات سيئ السمعة في مصر، السيسي، الذي كان مسؤولًا أيضًا عن الجيش المصري القوي. وفي مخطط مفصل، نُظم التمرد ضد مرسي كمقدمة للانقلاب.

وكشفت التقارير لاحقًا أن الثورة المضادة مولتها حكومة الإمارات العربية المتحدة. وكانت هذه الأنظمة تشترك في هواجس مشتركة بشأن علاقات مرسي بالإخوان المسلمين، وكانت تكره أن تكون أقوى دولة قومية في العالم العربي في أيدي الحركة. وأفاد معهد تشاتام هاوس أن التسجيلات المسربة من وزارة الدفاع المصرية وشهادات سرية من مسؤولين أمريكيين أشارت بأصابع الاتهام إلى الإمارات العربية المتحدة على أنها قدمت أموالًا لدعم نشاط تمرد، الحركة التي نظمت التمرد ضد مرسي.

وبمجرد أن أطاح السيسي بمرسي، لم تبذل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أي جهد لإخفاء موافقتهما. وقد أظهر كل من الأوليغارشيين المدعومين من الغرب دعمهم بسعادة من خلال تحويل مبالغ ضخمة من المال إلى مصر. وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة منفتحة وصريحة بشأن دعمها.

وترأس ولي عهد الإمارات العربية المتحدة محمد بن زايد وفدًا إلى القاهرة تضامنا مع قائد الانقلاب السيسي بعد أقل من أسبوعين على فظاعة مذبحة رابعة العدوية التي راح ضحيتها ألف مواطن مصري على يد الأجهزة الأمنية. وتعد كواليس المذبحة موثقة جيدًا.

وذكرت قناة الجزيرة أن عشرات الآلاف من المصريين خرجوا إلى الشوارع وميادين المدينة للمطالبة بإعادة مرسي إلى منصبه. وفي 14 أغسطس 2013، مع دخول الاحتجاجات أسبوعها السادس على التوالي، نظم الآلاف اعتصامًا في ميدان رابعة العدوية، أحد أكثر شوارع القاهرة ازدحامًا، كما كانوا يفعلون منذ أكثر من شهر.

وتحركت قوات السيسي باستخدام المدرعات والجرافات، بالإضافة إلى القوات البرية والقناصة على أسطح المنازل بالذخيرة الحية. وذكرت الجزيرة أن المسلحين أطلقوا النار من جميع الجهات وأغلقوا جميع المخارج الآمنة للميدان، بحسب شهود عيان ومنظمات حقوقية.

وسُجن الرئيس المنتخب مرسي وتوفي بعد ذلك خلف القضبان. وفي الوقت نفسه، ظل سيد الانقلاب السيسي في السلطة منذ ما يزيد قليلاً عن عقد من الزمن. لم يُحاسب أحد على مذبحة رابعة. وعلى العكس من ذلك، ظل السيسي ثابتًا في إظهار أنه لا يهتم بحقوق الإنسان؛ وسجله سيئ للغاية، إذ يوجد عشرات الآلاف من السجناء السياسيين والمحاكمات الصورية. وهذا لا يبشر بالخير لأي أمل في أنه قد يسعى إلى ردع هجوم الإبادة الجماعية الذي يشنه نتنياهو على مدينة رفح.

سوف تكتمل دوامة الطاغية المصري بينما يجلس ويستمر في مشاهدة ذبح الآلاف من الفلسطينيين الأبرياء مع اشتداد الإبادة الجماعية في غزة. ولن يُمنح الجيش المصري والقوات الجوية والبحرية الفرصة لاستعراض عضلاته. ومثل نظرائهم الإسرائيليين، فإنهم في المذابح من رابعة إلى رفح لا يجيدون إلا قتل المدنيين العزل.

تايمز أوف إسرائيل: مصر تستعد لعملية رفح.. والولايات المتحدة تشير إلى حق النقض في تصويت مجلس الأمن

(ترجمات . تايمز أوف إسرائيل)

اهتمت صحيفة تايمز أوف إسرائيل بالتلويح الأمريكي باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد القرار الجزائري المحتمل في مجلس الأمن وسط استعدادات مصرية للهجوم الإسرائيلي على رفح.

وقالت الصحيفة العبرية إن الولايات المتحدة أشارت إلى أنها ستستخدم حق النقض ضد التصويت القادم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للمطالبة بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية في الحرب المستمرة في غزة، بينما تستعد مصر للعملية الإسرائيلية المخطط لها في رفح.

وقدمت الجزائر مشروع قرار أولي قبل أكثر من أسبوعين، لكن سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد قالت إن النص يمكن أن يعرض للخطر «المفاوضات الحساسة» التي تهدف إلى التوسط في وقف الحرب، وقال دبلوماسيون إن الجزائر طلبت يوم السبت من المجلس التصويت يوم الثلاثاء. ولكي يتبنى مجلس الأمن الدولي القرار، فإنه يحتاج إلى تسعة أصوات مؤيدة على الأقل وعدم استخدام الولايات المتحدة، أو بريطانيا، أو فرنسا، أو الصين، أو روسيا حق النقض.

وقالت السفيرة الأمريكية في بيان يوم السبت إن «الولايات المتحدة لا تؤيد اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار هذا. وإذا طُرح للتصويت بصيغته الحالية، فلن يُعتمد».

وأشارت الصحيفة إلى أن واشنطن تحمي تقليديًا إسرائيل من أي إجراء للأمم المتحدة، وقد استخدمت بالفعل حق النقض مرتين ضد قرارات مجلس الأمن منذ بدء الحرب.

مصر تستعد

وتلفت الصحيفة إلى أن التصويت المحتمل للمجلس يأتي في الوقت الذي تخطط فيه إسرائيل لاقتحام مدينة رفح في أقصى جنوب قطاع غزة، حيث لجأ أكثر من مليون شخص، مما أثار مخاوف دولية من تفاقم حاد للأزمة الإنسانية في القطاع.

وقال وزير الخارجية المصري سامح شكري يوم السبت إنه وفي حين ستتعامل بلاده مع المدنيين بشكل إنساني إذا أدى هجوم عسكري إسرائيلي على رفح إلى نزوح جماعي عبر الحدود، فإن نزوح الفلسطينيين يظل غير مقبول.

وقال شكري في مؤتمر ميونخ للأمن: «ليست نيتنا توفير أي مناطق أو منشآت آمنة، لكن بالضرورة إذا كان الأمر كذلك فستتعامل بالإنسانية اللازمة».
وعلق شكري أيضا، عندما سئل عن شرعية حماس، بأن الجماعة خارج الإجماع الفلسطيني.

ونُقل عنه قوله: «الهدف الذي يمكننا تحقيقه هو القضاء على الأيديولوجية الكامنة وراء حماس واقتراح بدائل تستجيب لتطلعات الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي».

وذكرت رويترز يوم الجمعة أن مصر تعد منطقة على حدود غزة يمكن أن تستوعب الفلسطينيين في حالة الاندفاع على الحدود، على الرغم من أن مصر نفت أكثر من مرة وضع مثل هذه الخطط الطارئة.

مركز القدس للشؤون العامة: مصر سترفض على الأرجح منح اللجوء ليحيى السنوار والقيادة العسكرية لحماس

(ترجمات . مؤشر)

يُقدر المسؤولون الأمنيون، وبدرجة عالية من اليقين، أن مصر ستمنع السنوار والقيادة العسكرية لحماس من العبور إلى الأراضي المصرية عبر أنفاق رفح، الأمر الذي يحرمهم من اللجوء إلى سيناء. ويقولون إن سماح مصر بذلك سوف يضر كثيرًا بمكانة مصر الدولية، وربما تُصنف كدولة راعية للإرهاب، وفق ما يخلص تقرير نشره مركز القدس للشؤون العامة.

نشر مركز القدس للشؤون العامة تقريرًا للكاتب يوني بن مناحيم يستشرف موقف مصر من قادة حماس إذا طلبوا اللجوء إلى مصر، وفق ما يتصور الكاتب.
ويقول الكاتب الصهيوني في مستهل تقريره إن مسؤولي الأمن الإسرائيليين يتوقعون أن ترفض مصر منح اللجوء إلى السنوار والقيادات العسكرية العليا في حماس.

ويروج الكاتب لقدرة جيش الاحتلال على القضاء على قادة حماس أو اعتقالهم، زاعمًا أن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية اكتسبت معرفة واسعة بمتاهة الأنفاق الواسعة في منطقتي خان يونس ورفح.

ويقول الكاتب إن المسؤولين الأمنيين، وبدرجة عالية من اليقين، يقدرون أن مصر ستمنع السنوار والقيادة العسكرية لحماس من العبور إلى الأراضي المصرية عبر أنفاق رفح، مما سيحرمهم من اللجوء إلى شبه جزيرة سيناء.

ويقولون إن مثل هذه الخطوة من شأنها أن تضر بشكل كبير بمكانة مصر الدولية، وربما تصنفها كدولة راعية للإرهاب.
ويُنظر إلى يحيى السنوار، المسؤول عن الهجوم الكاسح في 7 أكتوبر، على أنه مهندس العملية.

لوموند: مصر تقيم منطقة أمنية في سيناء تحسبًا لتدفق اللاجئين من غزة

(ترجمات . مؤشر)

اهتمت صحيفة لوموند الفرنسية في تقرير لمراسلتها هيلين سالون بإنشاء مصر منطقة أمنية على حدودها تحسبًا لتدفق النازحين من سكان غزة.

وتقول الكاتبة في مستهل تقريرها إن آلات البناء تقوم بتمهيد الأرض على شريط ضيق من الأرض في منطقة سيناء المصرية، على طول الحدود مع قطاع غزة، بين معبري رفح وكرم أبو سالم، وتظهر صور الأقمار الصناعية،

التي حللتها وكالة أسوشيتد برس يوم الجمعة 16 فبراير، أن العمل جار في هذه المنطقة. ويمكن رؤية الرافعات والشاحنات، كما تُصبت حواجز خرسانية لتطويق المنطقة التي تبلغ مساحتها 20 كيلومترًا مربعًا.

ووفقًا لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، التي كشفت عن وجود موقع البناء في 12 فبراير، فإن الموقع مخصص لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين، في حالة مواجهة مصر نزوحًا جماعيًا من غزة. وقال مقاولون محليون للمنظمة غير الحكومية إنهم كلفوا بتنفيذ الأعمال من جانب شركة أبناء سيناء المملوكة لرجل الأعمال إبراهيم العرجاني المقرب من الجيش المصري. ومن المقرر أن تُبنى الأسوار التي يبلغ ارتفاعها 7 أمتار، بإشراف مهندسين عسكريين وتواجد أمني مكثف.

وأكدت مصادر مصرية، طلبت عدم الكشف عن هويتها لصحيفة وول ستريت جورنال، أنه مصر أنشأت منطقة مسورة تتسع لأكثر من 100 ألف شخص. وقال مصدر مصري لصحيفة لوموند إن الخوف من مواجهة تدفق النازحين في حالة وقوع هجوم إسرائيلي على مدينة رفح كان وراء هذا القرار. لكن ضياء رشوان، رئيس هيئة الاستعلامات الحكومية، نفى وجود مثل هذا المشروع. وأشار إلى أن مصر تعارض أي تهجير قسري لسكان غزة على أراضيها بسبب الحرب في القطاع الفلسطيني.

القاهرة لديها خيارات قليلة

ولكن هذا السيناريو قد يتحقق إذا نفذ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تهديده الذي أطلقه منذ السابع من فبراير، بشن هجوم على رفح، التي أصبحت الملاذ الأخير لأكثر من 1.4 مليون من سكان غزة. وقالت لور فوشيه، متخصصة في شؤون الشرق الأوسط في مؤسسة البحوث الاستراتيجية: «لم يُتخذ قرار شن هجوم على رفح بعد. ويريد نتنياهو استخدامه كورقة ضغط في مفاوضات الهدنة مع حماس. ولكن إذا لم يحدث اتفاق، فسيكون من الصعب على الإسرائيليين تجنب الهجوم». (FRS).

وتحث القاهرة وواشنطن إسرائيل على التخلي عن العملية، مشيرتين إلى «عواقبها الكارثية». ويطالبون بوضع خطة لإجلاء النازحين من رفح شمال القطاع. وأكد وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت، الجمعة، أن «إسرائيل ليس لديها أي نية لإجلاء المدنيين الفلسطينيين إلى مصر». لكن الجيش الإسرائيلي لم يكشف عن أي خطط لرعاية المدنيين الفلسطينيين في شمال القطاع، الذي حوله إلى أنقاض.

أتلانتك كاونسل: بغض النظر عن قرار السيسي بشأن اللاجئين الفلسطينيين في رفح، فإنه لن يخرج كفائز

(ترجمات . أتلانتيك كاونسيل)

نشرت مجلة أتلانتك كاونسل تقريرًا للكاتبة شهيرة أمين تستعرض فيه موقف الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مما يحدث في رفح وتداعيات هذا الموقف.

وقالت الكاتبة إن مصر عززت الإجراءات الأمنية على طول حدودها الشمالية المشتركة مع قطاع غزة في أعقاب إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 9 فبراير عن هجوم بري مخطط له في رفح، جنوب القطاع،

«للقضاء على آخر معاقل حماس المتبقية». ولم تترك الأزمة الوشيكة أمام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي سوى القليل من الخيارات، مع استمرار الضغوط الداخلية في الارتفاع.

مخاوف لها ما يبررها

استعدادًا للهجوم الشامل المتوقع على مدينة غزة الواقعة في أقصى جنوب غزة - حيث لجأ ما يقرب من 1.4 مليون فلسطيني نازح إلى مخيمات ضيقة هربًا من القصف الإسرائيلي المكثف على المدن الشمالية والوسطى في القطاع - أفادت التقارير أن مصر نشرت أربعين دبابة وناقلة جند مدرعة في شمال شرق سيناء في الأيام الأخيرة. ويهدف هذا الانتشار إلى تعزيز الأمن في المنطقة الحدودية، حيث شُيد في وقت سابق جدار خرساني مغطى بالأسلاك الشائكة – بما في ذلك هيكل تحت الأرض – لعرقلة قدرة حماس على تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة.

وفي الوقت نفسه، تهدف التعزيزات الأمنية الأخيرة إلى تجنب التدفق الجماعي المحتمل للاجئين الفلسطينيين إلى شمال سيناء؛ وتخشى القاهرة من أن الهجوم البري الإسرائيلي المخطط له على رفح قد يدفع مئات الآلاف من الفلسطينيين اليائسين - الفارين من العنف - إلى اقتحام الحدود والعبور إلى الأراضي المصرية، دون العودة أبدًا. وهذه المخاوف ليست بلا أساس على الإطلاق: ففي الأيام الأولى للحرب، دعا أعضاء ائتلاف نتنياهو اليميني علنًا إلى نقل الفلسطينيين إلى مصر.

منذ 1 نوفمبر 2023، سمحت مصر لأكثر من 2200 جريح فلسطيني بالدخول عبر معبر رفح الحدودي لتلقي العلاج الطبي في مستشفيات شمال سيناء. كما تمكن عدد غير معروف من الفلسطينيين من العبور إلى مصر من خلال التفاوض مباشرة على سعر - يتراوح بين 6000 دولار و13000 دولار - مع «وسطاء» للهروب من الصراع.

ونقلت الكاتب عن اثنين من المُسنين من سكان غزة والمقيمين مع أقاربهما في مصر، طلبا حجب أسمائهما خوفًا من الانتقام، أنهما تمكنا مؤخرًا من الفرار من العنف وشق طريقهما إلى بر الأمان عبر معبر رفح بعد دفع «الرسوم الباهظة» التي طلبها رجل أعمال محلي «ثمنًا لسلامتنا». وردد روايات مماثلة فلسطينيون آخرون. وهذا الخيار مخصص لعدد صغير من سكان غزة الأثرياء الذين لديهم أقارب خارج القطاع ويستطيعون دفع الرسوم المرتفعة التي تضمن مرورهم إلى بر الأمان.

ومع ذلك، فإن القيادة المصرية مصرة على عدم السماح بتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين إلى مصر - على الرغم من استقبالها للاجئين من سوريا والسودان واليمن الذين سعوا إلى الهروب من الصراعات في بلدانهم. ويقول المسؤولون إن تهجير الفلسطينيين إلى مصر من شأنه أن ينهي إمكانية قيام دولة فلسطينية ويخاطر بتحويل سيناء إلى قاعدة لهجمات المتشددين ضد إسرائيل - مع ما يترتب على ذلك من آثار أمنية عميقة على مصر. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تحتاج مصر إلى التعامل مع أزمة إنسانية في شبه جزيرة سيناء، مما يزيد من الضغوط على بلد يعاني بالفعل من وضع اقتصادي صعب.

وبحسب ما ورد حذر المسؤولون المصريون من أن النزوح الجماعي للفلسطينيين قد يدفع القاهرة إلى تعليق اتفاقيات كامب ديفيد الموقعة في عام 1979، ومن شأنه أن يقوض التعاون الأمني بين البلدين، الذي كان قويًا منذ تولى عبد الفتاح السيسي السلطة في عام 2013.

بين التحذير والنفي

ولفتت الكاتبة إلى أن هذا التحذير، الذي يُزعم أنه تكرر خلال المحادثات بين السيسي ووزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في القاهرة في 7 فبراير، هو التحذير الأكثر صرامة من مصر حتى الآن تجاه إسرائيل، ويأتي وسط تصاعد التوترات بين الدولتين المتجاورتين بشأن خطة نتنياهو الرامية إلى سيطرة إسرائيل على ممر فيلادلفيا. ومع ذلك، خلال مؤتمر صحفي في سلوفينيا يوم 12 فبراير، نفى وزير الخارجية المصري سامح شكري التقارير التي تفيد بأن القاهرة تعتزم تجميد معاهدة السلام مع إسرائيل، وأصر على أن مصر ستلتزم باتفاقها مع "إسرائيل".

وقال شكري إن «اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل موجود بالفعل وهو ساري المفعول منذ الأربعين عامًا الماضية». وأضاف أن المعاهدة ستظل قائمة.
وكان نتنياهو قد كشف النقاب عن خطة إسرائيل لتجاوز المنطقة العازلة خلال مؤتمر صحفي في 31 ديسمبر 2023، قائلًا إنه يجب وضع ممر فيلادلفيا تحت سيطرة إسرائيل لمنع تهريب الأسلحة عبر الحدود الجنوبية وضمان أن تكون غزة منزوعة السلاح بعد انتهاء الحرب.

بعد الإطاحة بالرئيس الأسبق حسني مبارك في فبراير 2011، قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر – المجموعة التي أشرفت على الفترة الانتقالية التي سبقت أول انتخابات حرة ونزيهة في مصر في عام 2012 والتي أوصلت جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة – بتدمير الغالبية العظمى من الأنفاق المؤدية إلى قطاع غزة. واستُخدمت الأنفاق لتهريب البضائع التجارية والأسلحة إلى القطاع.

وبعد تولي السيسي السلطة عام 2013، واصل تدمير الأنفاق. ومع ذلك، يعتقد بعض المسؤولين الإسرائيليين أنه لا تزال هناك أنفاق إضافية بين رفح وسيناء. كما أعلن السيسي حالة الطوارئ في شمال سيناء، مما أدى فعليًا إلى حظر التقارير المستقلة من المنطقة: وقد جرت محاكمة وسجن عديد من الصحفيين الذين غطوا الأحداث هناك.

ومنذ ذلك الحين، نفذت قوات الأمن المصرية حملة عسكرية لتخليص المنطقة من المتمردين التابعين لتنظيم الدولة الذين سعوا إلى إقامة دولة إسلامية في شبه جزيرة سيناء. وأغلقت مصر حدودها الشمالية إلى حد كبير، مما ساعد إسرائيل في فرض حصار محكم حول غزة. ولم يُفتح المعبر الحدودي إلا بشكل متقطع للسماح للفلسطينيين الذين يبحثون عن العلاج الطبي والطلاب بدخول مصر.

غضب مصري

وأشارت الكاتبة إلى أن تصريحات نتنياهو الأخيرة بشأن السيطرة على المنطقة العازلة، وهو ما يؤدي فعليًا إلى عزل قطاع غزة عن مصر، أثارت غضب السلطات المصرية والجمهور على حد سواء، مما أثار توبيخًا شديدًا من أنصار الحكومة والمحللين.

ورفض ضياء رشوان، رئيس الهيئة العامة للاستعلامات، الخطة باعتبارها محاولة من جانب إسرائيل للتغطية على فشلها في تحقيق أهدافها المعلنة المتمثلة في القضاء على حماس في حرب غزة. ووصف مصطفى بكري، عضو البرلمان الموالي للحكومة، الخطة بأنها «اعتداء على سيادة مصر» و«انتهاك لمعاهدة السلام» بين البلدين. وحث القاهرة على منع المخطط بأي ثمن، حتى لو اضطرت مصر إلى اللجوء إلى الخيارات العسكرية. وقال مصطفى كامل السيد، الأستاذ بجامعة القاهرة، إن ذلك يظهر عدم احترام إسرائيل لمعاهدات السلام التي وقعتها مع الدول العربية المجاورة. وأشار إلى أن ممر فيلادلفيا منطقة منزوعة السلاح بموجب اتفاقيات كامب ديفيد ويجب أن تظل كذلك.

/ moasher

وتتصاعد التوترات أيضًا في القاهرة بسبب تصريحات الرئيس الأمريكي جو بايدن خلال مؤتمر صحفي عقد في 8 فبراير بأن مصر كانت مترددة في البداية في فتح المعبر الحدودي للسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة وأن الرئيس الأمريكي أقنع نظيره المصري بفتح الحدود أمام غزة والسماح بدخول المساعدات. وسارعت القاهرة إلى دحض هذه المزاعم.

وجاء في بيان أصدرته الرئاسة في 9 فبراير أن «مصر فتحت الحدود منذ بداية الحرب، مما سمح بمرور المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة دون قيود وتعطيل تدفق المساعدات من خلال قصف المعبر الحدودي عدة مرات في الأيام الأولى للحرب». ودعا البيان إلى وقف إطلاق النار لتجنب «كارثة إنسانية» و«حماية المدنيين من المزيد من القصف والتجويع والمرض».

وقالت الكاتبة إن هناك أمر واحد واضح: القيادة المصرية عالقة بين المطرقة والسندان. فإذا فتحت المعبر الحدودي للسماح للاجئين الفلسطينيين بالدخول إلى مصر، فإنها تخاطر بالاتهام بالتواطؤ في التهجير الجماعي للفلسطينيين. ويعتقد الكثير من المصريين أن اللاجئين الفلسطينيين الذين يدخلون مصر لن يُسمح لهم على الأرجح بالعودة إلى وطنهم، الذي ستستولي عليه إسرائيل. ومن ناحية أخرى، إذا رفض السيسي السماح للاجئين الفلسطينيين بالعبور إلى مصر، فقد يتعرض للمساءلة عن مقتل آلاف آخرين من المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال.

ومن الجدير بالذكر أنه وفقا لتقرير صحيفة وول ستريت جورنال الذي نشر في 15 فبراير، بدأت مصر في بناء سياج بمساحة ثمانية أميال مربعة في صحراء سيناء بالقرب من حدودها مع قطاع غزة لاستيعاب الفلسطينيين في حالة قيام إسرائيل بهجوم بري وشيك ونزوح جماعي للاجئين إلى البلاد. ونفت مصر اتخاذ أي إجراءات طوارئ من هذا القبيل. ومع ذلك، فقد ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أيضًا أن صور الأقمار الصناعية أظهرت «قطعة كبيرة من الأرض يجري تمهيدها وجدار يبنى في المنطقة العازلة بين مصر ورفح».

ولجأ نشطاء المعارضة في الأيام الأخيرة إلى وسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن شكوكهم بشأن رفض السيسي السماح للاجئين الفلسطينيين بالدخول إلى مصر. وهم يزعمون أن القاهرة ستسمح في نهاية المطاف للاجئين بالدخول، مما يجعل مصر متواطئة ويعطي إسرائيل الضوء الأخضر لـ «التطهير العرقي» للفلسطينيين. ومن ناحية أخرى، يشيد أنصار الحكومة بالسيسي لثباته على موقفه ورفضه الرضوخ للضغوط الهائلة التي تمارسها إسرائيل وبعض الحكام الغربيين.

والآن بعد أن أوضحت إسرائيل نيتها القيام بعمليات في رفح، بعد إجلاء ما يقرب من 1.4 مليون فلسطيني نازح بحثوا عن ملاذ آمن في المدينة الواقعة جنوب قطاع غزة، فقد يكون الأمر مسألة وقت فقط قبل الكشف عن نوايا السيسي الحقيقية. وفي كلتا الحالتين، لن يخرج الرئيس المصري كفائز.

/ moasher